



وصول مجموعات الأقليات العرقية إلى السكن الاجتماعي في أسكتلندا خلال المراحل الانتقالية الرئيسية في حياتهم

السياق

أنظمة السكن والحماية من التشرد في أسكتلندا معطلة ومنحازة. نحن في حالة طوارئ متنامية فيما يتعلق بالسكن مع نقص المنازل الاجتماعية، مما يعني أن المزيد والمزيد من الناس يجدون أنفسهم غير قادرين على الوصول إلى منازل آمنة ومحمية وبأسعار في المتناول.

سلطت [مراجعة حديثة للحكومة الأسكتلندية](#) الضوء على أن فجوة الأدلة المتعلقة باحتياجات السكن لمجموعات الأقليات العرقية، ولا سيما في مرحلة ما بعد كوفيد، تجعل من الصعب تحديد التغييرات في السياسة لتحسين فرص وصول مجتمعات الأقليات العرقية في أسكتلندا إلى سكن بأسعار معقولة.

أجرت Shelter Scotland بحثاً بقيادة جامعة Heriot-Watt، وبالشراكة مع CEMVO Scotland، وتمويل من صندوق abrdrn Financial Fairness Trust، لاستكشاف العوائق التي تحد من قدرة مجتمعات الأقليات العرقية على الوصول إلى السكن الاجتماعي في أسكتلندا. وقد أجرى الباحثون مسحاً شمل 28 مالكا لعقارات اجتماعية. كما تحدثوا إلى 30 شخصاً من مجتمعات أقليات عرقية، و10 أشخاص من الأسكتلنديين البيض.

تقدم هذه الورقة تلخيصاً للبحث ونتائجه الرئيسية: لقراءة التقرير الكامل، [انقر هنا](#).

النتائج الرئيسية

توصل البحث إلى أن **النقص في السكن الاجتماعي** يشكل عتبة هيكلية رئيسية أمام وصول الناس من جميع المجموعات العرقية إلى السكن. وعلى وجه التحديد، فإن عدم توافر منازل اجتماعية بأعداد أكبر يقيد بشدة الخيارات المتاحة للعائلات الكبيرة، مما يؤثر بشكل غير متناسب على بعض مجموعات الأقليات العرقية. تسهم هذه التحديات في زيادة معدلات الاكتظاظ في بعض المجموعات العرقية.

يؤكد **الإطار السياسي والتشريعي** لتخصيص المساكن في قطاع الإيجار الاجتماعي في أسكتلندا على المساواة بين الجميع في الحصول على السكن. ومع ذلك، فإن هناك نقص في الأدلة على حدوث تغيير إيجابي في التقدم نحو زيادة وصول مجموعات الأقليات العرقية إلى داخل القطاع.

يعد **حدوث التحرش العنصري والخوف منه** أمراً مهماً بالنسبة للأشخاص من مجتمعات الأقليات العرقية الذين يعيشون في مساكن اجتماعية. وقد أدى ذلك في بعض الأحيان إلى اضطراب ضحايا الاعتداء العنصري لمغادرة منازلهم.

"عانيت لأربع سنوات من التحرش العنصري اللفظي وتعطيل السيارات والاعتداء على السيارات ثم نوافذ المنزل. وللأمانة، لم أضطر أبداً لتنظيف نوافذ الطابق السفلي. وكان يتم استبدال نافذة المطبخ ونوافذ غرفة الجلوس كل أسبوع. كما تمت سرقة التلفزيون الخاص بنا". - سخيية، أنثى، 55

"نعم، كان علي الانتقال من هذه المنطقة في الواقع، وكما تعلمون فإنني لم أبلغ عن ذلك مطلقاً، على الرغم من أنه كان يجب علي القيام بذلك فعلاً... كنت أقول لنفسي "لست مضطراً لكل هذا، سأرحل، ما من سبيل للعيش هنا"، لكنني لم أشتك". - أبيبا، ذكر، 54

توصل البحث إلى أن العديد من الأشخاص الذين تعرضوا للتحرش العرقي قد تلقوا القليل من الدعم أو لم يتلقوا أي دعم على الإطلاق من مالكي العقارات الاجتماعية. وفي الحالات التي أبلغ فيها ضحايا الاعتداء العنصري الشرطة بهذه الاعتداءات، لم يكن للشرطة في الغالب دور فعال في حل المشكلة.

هناك بعض الأدلة على الممارسة السليمة، على سبيل المثال، فقد أفادت إحدى جمعيات الإسكان بأنها تقدم خدمات الترجمة التحريرية والفورية للمستأجرين. ومع ذلك، فقد توصل البحث إلى أنه في كثير من الأحيان لا يستجيب قطاع الإسكان بفعالية لاحتياجات السكان من خلفيات عرقية متنوعة.

تشمل هذه الاحتياجات الحصول على مشورة عالية الجودة بشأن خيارات السكن والدعم في الوقت المناسب ومراعاة الظروف الشخصية والأسرية. ومن شأن أوجه القصور في تلبية هذه الاحتياجات أن تعيق قدرة هذه المجموعات على التنقل في نظام الإسكان والوصول إلى منازل اجتماعية آمنة ولاتقة ومناسبة. وفي بعض الحالات، تؤدي محدودية إتقان اللغة الإنجليزية والأمية الرقمية إلى مضاعفة التحديات التي يواجهها بعض الأشخاص من مجموعات الأقليات العرقية في التنقل بنجاح في نظام الإسكان.

"كيف يتحدثون في بعض الأحيان، يقرؤونها كفقرة فقط، ولكنك تحتاج إلى وقت لاستيعابها والتفكير فيها، ولذلك فقد قلت "من فضلك، اعذرني في أن أطلب منك الكلام بتأن، لكن يصعب علي فهم كل هذا". - أنثى مجهولة الاسم، 34، تمثل عينة من مجموعات الأقليات العرقية

من الملاحظ أن المشاركين من مجموعات الأقليات العرقية يتفاعلون مع جوانب الهوية الأخرى، مثل النوع الاجتماعي والدخل المنخفض، مما يسهم في تعقيد التحديات التي يواجهها الأفراد فيما يتعلق بالانتقال إلى سكن دائم وآمن. ويبدو أنه لم يتم بذل الكثير من الجهد للتعرف على الاحتياجات المعقدة والمتداخلة الناشئة عن تقاطعات الهوية هذه. تؤدي هذه المضاعفات إلى انعدام الأمن والإقامة لفترات طويلة في مساكن مؤقتة غير مناسبة.

يبدو هذا جليًا في حالة سايا، وهي امرأة تنتمي إلى مجموعة أقلية وربة أسرة بها أطفال. وقد تنقلت عدة مرات في نظام السكن المؤقت بعد هروبها من العنف الأسري.

سايا (البالغة من العمر 40 عامًا) هي أم لطفلين كانت تعيش مع زوجها منذ وصولها إلى المملكة المتحدة قبل عشر سنوات. وزوج سايا هو مرتكب للعنف الأسري. وبعد وقوع حادث عنف، اتصلت سايا بمنظمة Women's Aid التي عملت مع المجلس على نقلها إلى سكن للطوارئ. ومنذ ذلك الحين، انتقلت سايا ثلاث مرات إلى مساكن مؤقتة أخرى قبل أن تنتقل إلى مسكنها المؤقت الحالي مع أطفالها قبل الجائحة مباشرة. وهي تواجه صعوبات فيما يتعلق بصحتها العقلية وانخفاض مستوى دخلها.

تحتاج سايا وبحثنا الآخرين من مجموعات الأقليات العرقية إلى المشورة والخدمات بشأن السكن التي تستجيب للطبيعة الخاصة للتحديات التي يواجهونها من أجل مساعدتهم على تأمين منزل دائم. ومع ذلك، يبدو أن الوصول إلى هذه المشورة وهذا الدعم في قطاع الإيجار الاجتماعي محدودًا للغاية في الوقت الحالي.

التوصيات

يقدم التقرير سلسلة من التوصيات حول ما يجب القيام به لإزالة العوائق التي تواجهها مجموعات الأقليات العرقية في الوصول إلى السكن الاجتماعي في أسكتلندا:

- هناك حاجة إلى مزيد من التركيز من الإدارة العليا لتعزيز وخلق ثقافة مناهضة للعنصرية. يمكن القيام بذلك من خلال الانخراط في الأبحاث المتعلقة بالعرق والإسكان، وخلق ثقافات تنظيمية تعزز تكافؤ الفرص والنتائج، على أن تكون مدعومة بعمليات أكثر تطورًا لجمع البيانات واستخدامها ومشاركتها.
- يجب إيلاء المزيد من الاهتمام لضمان توفير رصيد من المساكن المناسبة بأسعار في المتناول، وبما يتماشى مع احتياجات السكان ذوي الخلفيات العرقية المتنوعة. يمكن أن تُبنى عملية تصميم الرصيد الجديد على أمثلة للممارسات السليمة في مناطق أخرى من المملكة المتحدة، وذلك من خلال التعرف على الطبيعة المتعددة الأجيال للأسر في بعض المجموعات العرقية، إضافة إلى التفضيلات الثقافية المتنوعة. ومن أمثلة ذلك، فصل مناطق تحضير الطعام عن أماكن المعيشة.
- يحتاج مالكو العقارات الاجتماعية إلى التفاعل بشكل استباقي مع مجتمعات الأقليات العرقية في جميع أنحاء أسكتلندا. يجب أن تبدأ هذه المشاركة من قبل ملاك العقارات الاجتماعية، ويجب أن تكون حقيقية ومفتوحة وموجهة. ويمكن القيام بها من خلال العمل في شراكة مع المنظمات التي تعمل مع هذه المجتمعات. من شأن هذا أن يزيد من فهم احتياجات هذه المجتمعات ويساعد في تصميم خدمات الإسكان والحماية من التشرذم التي تدعمهم بشكل أفضل.
- يتعين على ملاك العقارات الاجتماعية المدعومين من الحكومة الأسكتلندية والشرطة والمنظمات الأخرى تطوير طرق أكثر فعالية لعدم التسامح مطلقًا مع مرتكبي التحرش العنصري، وتقديم دعم أفضل للضحايا لتمكينهم من البقاء في منازلهم بأمان. تشمل الخطوات الرئيسية التي يمكن اتخاذها وضع سياسات وممارسات أكثر فاعلية ضد الجناة، وتقديم دعم أفضل للضحايا، والاستثمار بشكل أكبر في البنية التحتية الاجتماعية للأحياء لخلق مساحات آمنة ترحب بالجميع. إن السياسة الاستباقية لعدم التسامح مطلقًا في قطاع الإسكان، والتي يتم إبلاغ جميع المستأجرين بها، ستشجع الأفراد المترددين حاليًا في الإبلاغ عن مثل هذه الجرائم على المضي قدمًا.

- يجب أن يكون هناك برنامج لبناء القدرة، من خلال التدريب والتطوير المهني المستمر على سبيل المثال، في قطاع الإسكان لتمكين مالكي العقارات الاجتماعية من الاستجابة بفعالية لاحتياجات السكان ذوي الخلفيات العرقية المتنوعة. سيسمح هذا أيضاً للعاملين في القطاع بتكوين فهم أفضل للطرق التي قد يتفاعل بها العرق مع الأبعاد الأخرى للهوية، مثل النوع الاجتماعي والإعاقة، مما يفرض تحديات متزايدة على بعض الأفراد في تأمين السكن المناسب لاحتياجاتهم.
- من المرجح أن يؤدي التنوع العرقي المتزايد في الأيدي العاملة على جميع المستويات إلى زيادة توافر المشورة والدعم بشأن الإسكان بلغات متعددة، فضلاً عن بناء قدرة منظمات الإسكان الاجتماعي على الاستجابة لاحتياجات السكان المحليين المتنوعين عرقياً فيما يتعلق بالسكن والحماية من التشرد.
- يجب أن تتخذ الخطوات لتحسين عملية جمع واستخدام وتقييم البيانات المتعلقة بالمساواة، لا سيما المتعلقة بالإثنية، حيث سيساعد ذلك في تسهيل الاهتمام أكثر بمعالجة الفوارق العرقية في نتائج الإسكان. وبدون هذه البيانات، ستبقى قدرة مالكي العقارات الاجتماعية على إثبات إحداث التغييرات بمرور الوقت وإظهار المساءلة والشفافية تجاه السكان ذوي الخلفيات العرقية المتنوعة مقيدة بشدة، مما يعيق التقدم نحو المساواة العرقية في هذا القطاع.

الخطوات التالية

ستستخدم Shelter Scotland، بالشراكة مع جامعة Heriot-Watt و CEMVO Scotland، هذا البحث لدعم التغييرات المطلوبة في السياسة والممارسة لضمان قدرة مجموعات الأقليات العرقية على تأمين النتائج المناسبة فيما يتعلق بالإسكان. سنعمل على تيسير ورش عمل خلال شهري يوليو وأغسطس من عام 2023 مع مالكي العقارات الاجتماعية والهيئات التمثيلية والمجموعات المجتمعية وغيرها لمشاركة نتائج وتوصيات التقرير. ستساعد ورش العمل هذه في تحديد الإجراءات الأساسية المطلوبة لإجراء التغييرات المطلوبة. وسنستخدم التوصيات أيضاً للتفكير في عمل منظماتنا والنظر في طرق التحسين.

إذا كنت ترغب في المشاركة في ورش العمل، يرجى التسجيل عن طريق ملء [هذا النموذج](#).

شركاء المشروع

المعهد الحضري (TUI) بجامعة Heriot-Watt هو مجموعة متعددة التخصصات من الباحثين يقدمون أبحاثاً مبتكرة بهدف بناء مدن ومجتمعات مستدامة ومرنة وعادلة. يلتزم TUI بإحداث تأثيراً اجتماعياً من خلال أبحاثهم والعمل عن كثب مع مجموعة من الجماهير غير الأكاديميين للتصميم المشترك للتوصيات والتدخلات فيما يتعلق بالسياسة والممارسة.

الموقع الإلكتروني: [المعهد الحضري \(TUI\)](#)



يمول صندوق abrdn Financial Fairness Trust الأبحاث والعمل المتعلق بالسياسة العامة وأنشطة الحملات الدعائية لمعالجة المشكلات المالية وتحسين مستويات المعيشة للأشخاص ذوي الدخل المنخفضة إلى المتوسطة في المملكة المتحدة. وهو عبارة عن مؤسسة خيرية مستقلة مسجلة في أسكتلندا (SC040877)

الموقع الإلكتروني: [الصفحة الرئيسية | صندوق abrdn Financial Fairness Trust](#)



منظمة CEMVO Scotland هي منظمة وسيطة وطنية وشريك استراتيجي للحكومة الأسكتلندية تهدف إلى بناء قدرة القطاع التطوعي للأقليات العرقية. ومن خلال شبكة تضم أكثر من 600 منظمة للأقليات العرقية في جميع أنحاء أسكتلندا، تقدم CEMVO مجموعة واسعة من البرامج لدعم القطاع ومجتمعاته.

الموقع الإلكتروني: www.cemvoscotland.org.uk

